للسنة المالية «2017-2018» وعلى أساس 45 دولاراً لبرميل النفط

الصالح: إيرادات الميزانية العامة 13.3 مليارات دينار.. والعجز 7.9 مليارات دينار

سمو رئيس مجلس الوزراء متقدما الحضور الحكومي

متابعة نيابية

(تصوير: صالح محمد)

- الكويت تخطط لتمويل العجز عبر إستراتيجية متوازنة تعتمد على انتقاء أفضل أدوات التمويل المتاحة
- الاقتراض بحكمة وعقلانية وحصافة إلى جانب المحافظة على مستوى السيولة في السوق المحلي

إعداد ميزانية السنة المالية «2017-2018» تم في ظل توجيهات صاحب السمو أمير البلاد

الانخفاض الهائل في إيرادات الدولة جراء انهيار أسعار النفط في العالم، ما أوقع عجزا كبيرا في الموازنة العامة للدولة، لا مفر من المبادرة إلى اتخاذ إجراءات فعالة لمعالجته، والتخفيف من آثاره».

وذكر انه تنفيذا لهذه التوجيهات السامية، قامت وزارة المالية بإعداد مشروع ميزانية السنة المالية 2018/2017 آخذين في الاعتبار دور الإنفاق الرأسمالي على مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة والمشاريع الاستراتيجية في زيادة معدل النمو الاقتصادي وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني من خلال زيادة الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ تلك المشروعات الحيوية الواردة في خطة التنمية وبرنامج عمل الحكومة.

وأوضح ان جملة إيرادات الميزانية العامة للسنة المالية 2018/2017، قدرت بنحو «13.3» مليار دينار كويتي أي بزيادة تصل إلى نحو 30 ٪ عن السنة المالية المنقضية، منها نحو «11.7» مليار دينار كويتي إيرادات نفطية، مقدرة على أساس 45 دولارا لبرميل النفط، ونحو «1.6» مليار دينار إيرادات غير نفطية، بينما قدرت المصروفات بحوالي «19.9» مليار دينار، وقدر استقطاع احتياطي الأجيال القادمة بنحو «1.3» مليار دينار.

وقال الصالح : يقدر عجز الميزانية العامة وفقا لتقديرات الإيرادات العامة وإجمالي المصروفات والالتزامات في السنة المالية الراهنة 2018/2017 نحو «7.9» مليار دينار. وتخطط دولة الكويت لتمويل هذا العجز من خلال استراتيجية متوازنة تعتمد على انتقاء أفضل الخيارات من أدوات التحويل المتاحة وأقلها تكلفة على المال العام، بما في ذلك إصدارات الدين المحلية والدولية، والاستفادة من السيولة المتوفرة في صندوق الاحتياطي العام للدولة. وتستند استراتيجية الدين العام على الاستمرار في الاقتراض بحكمة وعقلانية وحصافة إلى جانب المحافظة على مستوى السيولة في السوق المحلي وحمايتها من أية سحوبات قد تضر بمستوى الائتمان المحلي.

وأضاف: تتطلع آملين معكم إلى تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الواردة في مشروع الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2018/2017، والمستمدة من التوجيهات السامية لحضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير البلاد – حفظه الله ورعاه، بهدف توفير العيش الكريم للمواطن الكويتي. كما نتطلع إلى تعاونكم معنا في تذليل العقبات التي قد تعترض مسار الإصلاح الاقتصادي والمالي، من أجل ضمان استدامة واستقرار المالية العامة والمحافظة على مستوى التصنيف الائتماني لدولة الكويت، وتحقيق التقدم بخطى حثيثة ومخلصة على طريق الإصلاح من أجل ضمان مستقبل أجيالنا القادمة.

عدنان عبدالصمد: اجتمعت اللجنة 67 اجتماعا استغرق 281 ساعة وقدمت 41 تقريرا متضمنة 344 توصية وقد حرصت اللجنة على إشراك ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين المالية لمناقشة التقارير الرقابية البالغة أكثر 2200 ملاحظة لديوان المحاسبة و42 الف مخالفة سجلها جهاز المراقبين الماليين.

وأضاف: انخفاض اسعار النفط تسبب في العجز في الميزانية منها «8.6» مليار دينار عجز فعلي تم تمويلها من الاحتياطي العام. ورغم التحسن النسبي بـ45 دولارا للبرميل إلى أن العجز أصبح «7.8» مليار دينار.

وقال عبد الصمد: المعطيات الراهنة تشير إلى وجود تحد كبير في كيفية انتاج الطاقة المتجددة خاصة مع توقف حقول الخفجي، الإيرادات النفطية تستحوذ على «82 ٪» من الإيرادات، واجمالي تقدير المصروفات نحو «19.9» مليار دينار، رغم توصية الآباء المؤسسين في أول تقرير للميزانية العامة في عام «1963/1964» مذكور فيها أن استمرار التضخم في عدد الوظائف سوف يحمل ميزانية الدولة عبئا ثقيلا في المستقبل، إلا أن هذه القضية ما زالت قائمة في 54 سنة.

وأضاف : هناك 110 كيانات في الدولة و32 مجلسا في الهيئات وهو ما يعكس تضخم الجهاز التنفيذي للدولة مع وجود جهات حكومية تتشابك مع بعضها البعض هذه كيانات موجودة قانونا والاعتمادات تدرج في جهات أخرى، وهناك 62 درجة وزير، ومعايير الاختيار للقياديين تتسم بالولاء السياسي والمحسوبية أكثر من الكفاءة والتخصص والمهنية.

واوضح ان عنصر المقابلة الشخصية يستحوذ على نسبة تصل إلى أكثر من 50 ٪ ومعايير الترقيات تقدر بالمقابلة الشخصية الى 55 ٪ وهو ما زاد اللغط وغياب الشفافية، والميزانية فقدت دورها كأداة للرقابة وبلغ اجمالي المبالغ المتراكمة والمصروفة فعليا «3.8» مليار دينار ما يقارب 4 مليارات وبحاجة إلى تسويتها من الجهات الحكومية وهو ما يعرف بالصرف على حساب العهد.

وقال عبد الصمد: رغم تعاون اللجنة لضبط مستوى الإنفاق إلا أنها تقدمت بمشاريع قوانين لتغطية الجهات الحكومية بـ640 مليون دينار دون تعهد بتسوية الملاحظات وفي ظل بدء مرحلة الاقتراض إلا أن هناك جهات تمتنع عن سداد ما قيمته 4 مليارات دينار، وقانون الاذن للحكومة بقرض عام سينتهي بعد 111 يوما ولم تقدم الحكومة رؤيتها في هذا الجانب ولم يتم تسوية 26 ٪ من أصل 950 ملاحظة، وضرورة ربط التجديد لقياديين الجهات الحكومية بمدى قدرتهم على تسوية الملاحظات الواردة بتقارير ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين.

وأضاف: نشكر رئيس مجلس الأمة والأعضاء على دعم أعضاء لجنة الميزانيات وأخص بالشكر اخواني أعضاء اللجنة وأتوجه بالشكر للمكتب الفني للمكتب.

سعدون حماد خلال مداخلته

زيادة الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ المشروعات الحيوية الواردة في خطة التنمية وبرنامج الحكومة

شعيب الموبرزي: هذه الميزانيات لجهات تجاوزت تجاوزات غير طبيعية، والتامينات بها عبث ولم تقدم 30 ٪ من واجباتها المطلوبة تجاه المتقاعدين، تجمع فلوس المتقاعدين وتستثمر في المليارات والمتقاعد آخر المستفيدين، وتأخذ فوائد ربوية من المتقاعدين.

وأضاف: هيئة الاستثمار دائما تنفي الخسائر والعبث، وبها تجاوز أكثر من 100 مليار دينار كويتي بدون أي محاسبة.

أنس الصالح: ميزانية التامينات الاجتماعية لو كنت مكانكم لكان قراري برفض الحساب الختامي وحضرنا أمام اللجنة وفي التقرير في الصفحة 4 أكدت أن هناك ملاحظات وأتعهد بأنه سيتم تسوية الغالبية العظمى من ملاحظات الجهات الرقابية وفندت تفنيدا كاملا لكل ملاحظة وردت في التقارير الرقابية.

وأضاف: بخصوص تذبذب أرباح المؤسسة وانخفاضها فهذا ينسجم مع أداء الأسواق وفي 31 مارس 2017 حققنا أرباحا أعلى بمليار و554، وتناسب المصروفات مع الإيرادات فهي تتعلق بحجم المحفظة.

وقال الصالح: هناك اخوة من الوافدين يعملون في القطاع الاستثمار نعم ولا انكر ذلك أبدا ولكن لاعلاقة لهم بالاستثمار ، والوافدون كانوا بعيدون كل البعد عن القرار الاستثماري ولكنهم معنيون بالإجراءات الاستثمارية.

خلف دميثير: الأخ شعيب

لم يكن أمامنا خيار سوى مواجهة التحديات بمعالجة الاختلالات المزمنة في اقتصادنا الوطني وإعادة بنائه

فراج المريد متحدثا أثناء الجلسة

رمضان
المسابقة الثقافية لمحافظة العاصمة لعام 2017
بالتعاون مع البنك التجاري الكويتي
التجاري
وجريدة الصباح
اليوم الرابع عشر
متى صدر أول مرسوم أميري بتقسيم الكويت الى ثلاث محافظات؟
1- عام 1962 م 2- عام 1963 م 3- عام 1964 م
رقم الإجابة الصحيحة
الاسم: .....
التلفون: .....
الرقم المدني: .....
@Capitalgovkwt
شروط المسابقة
- يحق للمواطنين والمقيمين المشاركة في هذه المسابقة ولا يحق الاشتراك لموظفي محافظة العاصمة واقاربهم.
- القيمة الاجمالية للجوائز تبلغ الفين وخمسمائة دينار كويتي (2500) دك وهي عبارة عن جوائز نقدية توزع على العشرة الأوائل على النحو التالي: 500- 400 - 250 – 200 - 150 – عشرة جوائز بقيمة 100 .
- ينشر كوبون المسابقة يوميا طيلة شهر رمضان (30) سؤال ، وتشترط ان تكون الاجابة صحيحة على الكوبون الاصلي للمسابقة المنشورة بالصحف ، كما يمكن للمشتركين الاطلاع على الاسئلة يوميا على موقع الانستغرام @Capitalgovkwt
- يدخل اسم المتسابق السحب مرة واحدة.
- ترسل الاجابات في موعد اقصاه الساعة الواحدة ظهرا من يوم الاحد الموافق 2017/7/13 على العنوان التالي: محافظة العاصمة – ص.ب: 28483- الرمز البريدي 13145 – الكويت (المسابقة الثقافية) او تسلم يدوي محافظة العاصمة يدويا - قصر ثقيف - (للاستفسار الاتصال على 98077763)
- يجرى السحب لتحديد الفائزين بحضور مندوبي وزارتي التجارة والصناعة والداخلية.
- محافظة العاصمة هي المسؤولة عن اعداد الاسئلة ومضمونها وفرز الكوبونات وتحديد الفائزين عن طريق السحب وتسليم الجوائز للفائزين.
- الحد الأقصى لاستلام الجائزة شهر واحد من اعلان اسماء الفائزين في الصحف وموقع الانستغرام لمحافظة العاصمة.